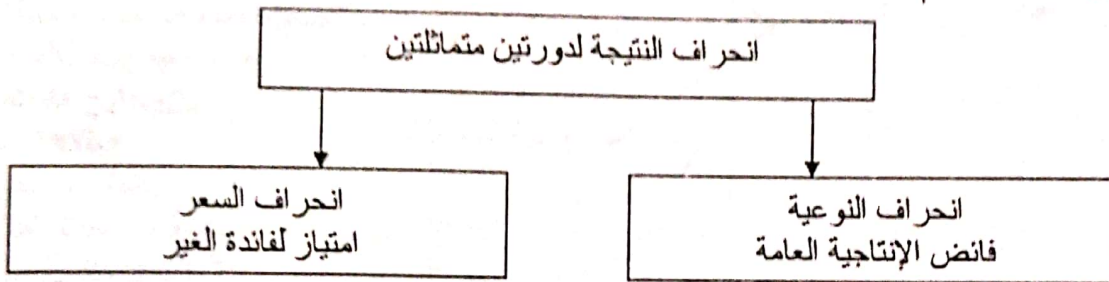


I المبادئ

يمثل فائض الإنتاجية العامة لفترتين معطائتين الفرق بين فوائض الكميات المنتجة و فوائض الكميات المستهلكة. تقيم هذه الكميات بالتكاليف أو الأسعار الثابتة.
 إن دراسة فائض الإنتاجية العامة ترمي لتحقيق هدفين:
 - شرح مصادر الفائض (سواء كان إيجابيا أو سلبيا)؛
 - الكشف عن الجهة المستفيدة (المؤسسة أو المتعاملين معها).

II الطريقة

A المخطط العام



B تشغيل الطريقة

تفكيك كل بند من حساب النتيجة إلى أسعار و كميات.

$$\text{النتيجة 1} = \sum (P_{C1} \cdot Q_{C1}) - \sum (P_{V1} \cdot Q_{V1})$$

$$\text{النتيجة 2} = \sum (P_{C0} \cdot Q_{C0}) - \sum (P_{V0} \cdot Q_{V0})$$

$$P_V = \text{سعر البيع}$$

$$P_C = \text{أسعار العوامل المستهلكة}$$

$$Q_V = \text{الكميات المباعة}$$

$$Q_C = \text{الكميات المستهلكة}$$

حساب الانحراف العام للنتيجة

$$\text{الانحراف} = \text{النتيجة 1} - \text{النتيجة 2}$$

إن هذا الانحراف العام يحسب ربح المؤسسة الحاصل عند زيادة الإنتاجية العامة.

تفكيك الانحراف، سوف نبين أن

$$\text{الانحراف العام} = \text{انحراف الكميات} + \text{انحراف الأسعار}$$

$$\sum P_{C0} (P_{C1} - P_{C0}) - \sum P_{V0} (Q_{V0} - Q_{V1}) =$$

$$\sum Q_{C1} (P_{C0} - P_{C1}) - \sum Q_{V1} (P_{V0} - P_{V1}) +$$

انحراف الكمية ← فائض الإنتاجية العامة
 إنه يقسم بالحجم (بالأسعار الثابتة، P_{v0} و P_{c0}) الفرق بين زيادة المبيعات و زيادة العوامل المستهلكة.

$$\underbrace{\sum P_{c0} (Q_{c0} - Q_{c1})}_{\text{زيادة حجم العوامل المستهلكة}} - \underbrace{\sum P_{v0} (Q_{v0} - Q_{v1})}_{\text{زيادة حجم الإنتاج المباع}}$$

يتحقق فائض الإنتاجية إذا كان التغيير في الإنتاج يزيد عن التغيير في الاستهلاكات
 انحراف السعر ← امتيازات ممنوحة

$$\underbrace{\sum Q_{c1} (P_{c0} - P_{c1})}_{\text{امتيازات متنوعة للغير}} - \underbrace{\sum Q_{v1} (P_{v0} - P_{v1})}_{\text{امتيازات متنوعة للعملاء}}$$

في حالة انخفاض أسعار البيع و زيادة أسعار العوامل فذلك يعني امتياز ممنوح للغير. أما في الحالة العكسية (تطور الأسعار في صالح المؤسسة) فذلك يعبر عن إرث فائض الإنتاجية الإجمالي

فائض الإنتاجية الإجمالي = فائض الإنتاجية العامة + الموارد

بينما الانحراف = فائض الإنتاجية العامة + الموارد - الامتيازات الممنوحة
 نستخلص أن

فائض الإنتاجية الإجمالي = انحراف النتيجة + امتيازات ممنوحة للغير

يمكن أن نعتبر أن التغيير في النتيجة يشكل امتيازاً ممنوحاً للشركاء.

C حساب الفائض

إن حساب الفائض يلخص نتيجة التحليل، و بنيته هي التالية:

إسهامات	اقتطاعات
فائض الإنتاجية العامة الموارد (انخفاض أسعار العوامل، زيادة أسعار البيع)	امتيازات ممنوحة (زيادة أسعار العوامل، انخفاض أسعار البيع) تغير النتيجة (امتيازات ممنوحة للشركاء)

III نتائج

A فائدة التحليل

إن فائض الإنتاجية لعلامة يقدم قياساً لأداء المؤسسة و لتطورها عبر الزمن، (المقارنة بين نتيجتين)
إن التركة سطر بسطر لصلب القاتض تسمح بالإجابة على السؤال:
كيف صلنا على القاتض؟

إن التحليل يبين كيفية تقاسم الأرباح الناتجة عن تحسين أداء المؤسسة فيما بينها وبين مجموع
المشاركين مهنا كقوا: موردين، عملاء، مساهمين بالأموال (apporteurs de capitaux)، إجراء
الخ.

إنه يسمح بالإجابة على السؤال التالي:

من استفاد من القاتض؟

بمحافظة ثاملة عن الامتيازات الممنوحة و الموارد المحصلة، تستطيع المؤسسة أن تقيس نتيجة
علاقة القوة فيما بينها و بين المتعاملين معها. مثلا إن فائض الإنتاجية العامة، الناتج عن مجهودات
المؤسسة، هل سمح بمنح امتيازات للعملاء و الموردين فقط؟

B نقاط التحليل

إن الطريقة معتدة و صعبة التطبيق.

ليست كل أسطر حساب النتيجة قابلة لتفكيكها إلى جداء كميات في الأسعار مثلا، الضرائب.

إنه تحليل بعدي أي: ملاحظة وضعية ماضية انقضت.

إن التحليل يعطي أولوية للعلاقة بين الأسعار و الكميات متناسيا أثر النوعية على أسعار المنتجات و
العوامل.

في الفترة التضخمية الفائض يبدو جليا، و عليه يجب أن يصحح باستبعاد آثار التضخم.

ملاحظة

إن تحليل فائض الإنتاجية يمكن تطبيقه على النتيجة (مستخلص من المحاسبة العامة أو من حساب
الاستغلال التحليلي) أو على أي رصيد، و بالخصوص على الفائض الإجمالي للاستغلال.